

قوانين ترعى الشمول المالي: فرحة لم تتم في لبنان

Laws that foster financial inclusion: a joy that was not achieved in Lebanon

أ.د. زهير رشاش بشناق

الجامعة اللبنانية - بيروت (لبنان)، Zoher.bashnak@ul.edu.lb

تاريخ الارسال: 2024/02/05

تاريخ القبول: 2024/03/30

تاريخ النشر: 2024/03/31

ملخص:

تعهد أكثر من 55 بلداً حول العالم بتحقيق الشمول المالي، وقام أكثر من 33 بلداً ومنهم لبنان بإطلاق أو إعداد استراتيجية وطنية لمواكبة تحقيق ذلك. وأدرجت معظم الدول في اعلامها مبدأ الشمول المالي ونشرت الثقافة المالية ضمن أجنداتها وأهدافها الاستراتيجية لتطوير مجتمعاتها لتحقيق تعهدها. واحتل لبنان موقعاً متقدماً على الصعيد العربي في موضوع الشمول المالي واهتم المصرف المركزي وجمعية المصارف ووضعوا استراتيجية في نيسان 2017، واتخذوا إجراءات واقاموا المؤتمرات المواكبة والتعالميم المصرفية. الا أن الأمر تغير مع نهاية عام 2019 وتوقف الزمن عند مصارف لبنان مع بداية عام 2020. ومن هنا كان هذا البحث في مسار الشمول المالي في لبنان والقوانين والانظمة المواكبة وتأثيرها على الافراد والمؤسسات الناشئة.

كلمات مفتاحية: الشمول المالي، المصرف المركزي، استراتيجية وطنية، تعالميم مصرفية، انظمة مالية.

تصنيفات JEL : k2,k20,k29

Abstract:

More than 55 countries around the world have pledged to achieve financial inclusion, and more than 30 countries, including Lebanon, have launched or prepared a national strategy in this regard. Most countries have included the principle of financial inclusion and spreading financial culture among their strategic agendas and goals to develop their societies. Lebanon occupied an advanced position on the Arab level regarding the issue of financial inclusion, and the Central Bank and the Association of Banks paid attention and developed a strategy in April 2017. They took measures, held accompanying conferences and banking circulars, and wrote articles explaining the importance of the issue. However, the matter changed at the end of 2019, and time stopped for Lebanese banks at the beginning of 2020. Hence this research into the path of financial inclusion in Lebanon and the accompanying laws and regulations and their impact on people and emerging institutions.

Keywords:

Keywords: financial inclusion, central bank, national strategy, banking circular, financial systems.

JEL Classification Cods : k2,k20,k29

المقدمة:

برزت ظاهرة الشمول المالي بشكل كبير في جميع انحاء العالم. وقد أوضحت خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة للعام 2015-2030 أهمية الموضوع في سبعة من الأهداف السبعة عشر أهمها استخدام التكنولوجيا الحديثة في الخدمات المالية والقضاء على الفقر بجميع أشكاله، وغيرها. وحددت منذ سنوات المبادئ الأساسية للنمو المستدام وأهداف التنمية المستدامة وخاصة منذ العام 2010 حيث بدأنا نسمع بتضمين الشمول المالي بأهداف الأمم المتحدة UN Global Compact Principles و UN Social Development Goals وكتبنا مقالات تشرح أهمية الموضوع.

أسباب اختيار الموضوع:

إن الأهمية العملية للشمول المالي والاهتمام الدولي، والأبعاد الاقتصادية المتعددة تحتم النظر الى أسباب ونتائج يحققها في ظل النظام المالي المساعد في لبنان، وارتباط عدد من المصالح الدولية بلبنان وانكفاء الموضوع بعد عام 2019 في ظل الازمات المالية والاقتصادية المتلاحقة، وخاصة لجهة الانخيار المالي والنقدي والافلاس الواقعي للمصارف اللبنانية ما يحتم على السلطات المبادرة فوراً الى التدخل ونص التشريعات الخاصة لتصحيح الخلل المصرفي والمالي المتراكم وتوفير الوصول الى التمويل لكافة المواطنين في لبنان.

يدعونا للبحث في هذا الموضوع والتعمق فيه عدّة أسباب هي:

قلّة الدراسات في موضوع الشمول المالي وتوجيه الأبحاث نحو الجانب الاقتصادي البحث، فمن خلال هذه الدراسة نحاول إظهار أهمية الوصول الى التمويل لكافة القطاعات والعمل المناسب والكفاية الاقتصادية وتدخل السلطة من خلال القوانين لمعالجة مكامن الخلل وتطوير فرص التمويل الملائمة وسبل العيش المستدامة.

إن توقف القطاع المصرفي وغياب البيئة المؤاتية للشمول المالي وريادة الأعمال والانخيار المالي والمصرفي في لبنان أدّى الى إهمال فكرة التمويل للجميع وتراجع الابتكار في كافة القطاعات، والتفاوت الفاضح في الدخل بين الناس، وعدم التوزيع العادل للثروة والموارد ما يؤدي إلى نتائج سلبية على أمن الاقتصاد الوطني ما يستدعي تدخل فوري للدولة عبر القوانين الراعية للنهوض المالي والمصرفي.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية البحث في أنه يعالج موضوعاً تزداد أهميته يوماً بعد يوم في الحياة الاقتصادية، إذ إن تأمين التمويل المناسب ويؤمن أهداف الشمول المالي في لبنان، وتتماشى مع الجهود المبذولة لتحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، لجهة تأمين العمل اللائق والنمو الاقتصادي، والهدف العاشر بما يتعلق بالحد من عدم المساواة. وذلك يستلزم تدخل الدولة من خلال القوانين لتحقيق التوازن بين مصالح الدولة والناس والالتزام بالتنمية المستدامة والشمول المالي من أجل النهوض بالاقتصاد وكفاية الجميع في ظل مختلف التغيرات في لبنان.

الإشكالية:

هل يكفي وجود مصارف واستراتيجية للشمول المالي في لبنان ما يجعله يواكب ويشمل كل التطورات في الأهداف العالمية للتنمية ؟ وما هي المعوقات التي تحدّ من توفير التمويل المناسب للجميع في لبنان وهل يتوفر الشمول المالي من خلال سن أنظمة وقوانين راعية ؟

الفرضيات:

إن معالجة العوائق المالية والاقتصادية لتحقيق الشمول المالي وخاصة توفير التمويل المناسب للجميع لتأمين التنمية المستدامة تتطلب نهجاً متعدد الأبعاد يأخذ في الاعتبار الأوضاع الاجتماعية والوصول إلى الموارد والنمو الاقتصادي الشامل المقاوم للصدمات والإدماج المالي والتنمية المستدامة. تهدف هذه الجهود إلى خلق بيئة ملائمة يمكن للأفراد والمجتمعات فيها الإزدهار اقتصادياً. يحتم كل ذلك تدخل السلطات الفاعلة لتصحيح الخلل وذلك بوضع سياسات مالية واقتصادية واضحة الأهداف والعمل على تطبيقها.

المنهجية المتبعة:

تم استخدام المنهج الوصفي الذي هو أسلوب يمكننا استخدامه لدراسة وصف الحالة وكل ما يدور حولنا وصفاً دقيقاً للوصول إلى تفسيرات منطقية مبرهنة بهدف الوصول إلى فرصة لجمع معلومات حول موضوع الشمول المالي، وبالتالي السعي إلى تحسين الواقع الحالي في ظل الانخيار المالي والاقتصادي في لبنان ورصد كل ما يجري من أداء إداري وتنظيمي ومالي. وبما أن المنهج الوصفي وحده لا يكفي من أجل جمع المعلومات ولكي لا يكون البحث وصفيًا اعتمدنا المنهج التحليلي أيضاً وهو أحد مناهج البحث العلمي القائم على التحليل والوصول إلى وضع استنتاجات وخلاصات علمية.

تقسيم البحث :

يقسم البحث إلى قسمين وخاتمة سنتناول في القسم الأول مسار الشمول المالي في لبنان والثاني الانظمة الراعية وخاتمة مع النتائج والتوصيات

1- مسار الشمول المالي في لبنان

شكّل القطاع المصرفي ركيزة هامة للاقتصاد اللبناني على مدى سبعين عاماً، وتمكّن من جذب الودائع ورؤوس الأموال العربية والغربية. وتراوحت قيمة الودائع الإجمالية بين 181 وما يفوق 153 مليار دولار قبل ثورة 17 تشرين الأول عام 2019. وقد واجه لبنان إنخياراً اقتصادياً ومالياً ونقدياً صنّفه البنك الدولي من ضمن الثلاثة الأخطر في العالم منذ العام 1850، وتحلّفت الدولة عام 2020 عن سداد ديونها الخارجية للمرة الأولى. وقد فرضت المصارف القيود الاستثنائية على عمليات السحب والتعامل بالدولار ومنعت التحويلات إلى الخارج. عجز المودعون عن التصرف مع مصارفهم واجبارها على ارجاع أموالهم، وفقدت الاموال المودعة بالليرة اللبنانية قيمتها مع انهيار قيمة العملة المحلية وفقدت أكثر من 125 بالمئة من قيمتها عام 2022 وفقدت الاموال المودعة بالدولار قيمتها أيضاً وصار التداول عبر شيكات وتعارف الجميع على اللولار وقيمتها لا تزيد عن 15% من الدولار النقدي. أجبرت المصارف على تقليص حجمها للتكيف مع الأوضاع الاقتصادية. وانخفض فروع 65 مصرفاً في لبنان من 1063 نهاية عام 2018 إلى 919 فرعاً ما يعادل نسبة 15 في المئة، وهذا الرقم تزايد دون ضوابط وبشكل سري أي دون الإفصاح عنه. كما تقلّص عدد الموظفين المصرفيين في الفترة ذاتها من 25908 موظفاً إلى نحو عشرين ألفاً، أي ما نسبته 23 بالمائة، ولا يزال العدد يتزايد ما دامت الازمة اسبوعيا وشهريا. وانخفضت محفظة التسليفات للمقيم وغير المقيم من القطاع الخاص من 59 مليار دولار نهاية 2018 إلى 29,2 ملياراً في نهاية تشرين الأول 2021 (جمعية مصارف لبنان، 2023). وتشكل حالياً وفي نقاشات موازنة 2024 في لبنان كيفية إعادة هيكلة المصارف اللبنانية إحدى البنود الإصلاحية الرئيسية غير المتفق عليها، وهناك توجه لدمج المصارف في بلد حلّ عام 2019 في المرتبة الثانية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لناحية عدد الفروع المصرفية

لكل مئة ألف شخص، وما كان يشكل ذلك من أهمية لتعزيز الشمول المالي، وفق تقرير البنك الدولي (تقرير البنك الدولي، 2019). لذلك سنحاول في هذا البحث عرض ما كان مطبقاً حتى نهاية عام 2019 وما يرجى العمل به للنهوض من المحنة (مصرف لبنان، 2017).

سنعرض لأهمية الشمول المالي ولاستراتيجية مصرف لبنان، وآراء معارضة للشمول المالي.

1-1- أهمية الشمول المالي

الشمول المالي هو استخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية عبر خدمات الدفع والتحويل، وتوفير وتيسير الحسابات المصرفية والايداع، وخدمات التأمين وخدمات التمويل والائتمان (فلاق، حدي، و حفيفي، 2019). كما يؤمن حماية حقوق المستفيدين من الخدمات المالية وتشجيع تلك الفئات على إدارة أموالها ومدخراتها وتمويل أعمالها بشكل سليم لتفادي استغلالها من القنوات والمؤسسات غير الرسمية (خير الدين، الشمول المالي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية - نماذج دولية، ص 46، 2019 ص 46).

تُعتبر الابتكارات الرقمية عنصراً أساسياً عزز الشمول المالي. ويُمكن للهاتف المحمول وتطبيقاته واستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لحساب التوقعات أن تمنح السكان الفقراء وفي المناطق النائية، وخاصة المستبعدين وكذلك المؤسسات والشركات الناشئة إمكانية الوصول إلى إجراء التمويل المصرفي المعتمد، وإلى مجموعة كبيرة من الخدمات المصرفية بطريقة أكثر أماناً وسهولة (نجيب شقير - مصرف لبنان، 2017). كما وتساعد الخدمات المصرفية الإلكترونية على تحقيق الشفافية والاطلاع على التدقيق المالي والمساهمة في الحد من الإحتيال. ويعتمد الشمول المالي الرقمي على استخدام الوسائل الرقمية لضمان الوصول إلى المجتمعات النائية وكل المستبعدين والمحرومين مالياً وخاصة في أطراف البلاد (هني و ملاحي، 2023). ويتم ذلك من خلال مجموعة من الخدمات المالية المقدمة اليهم عبر الطرق المتنوعة المناسبة لإحتياجاتهم، والمقدمة بشكل يرضي حاجاتهم ويتكلفت معقولة لهذا النوع من العملاء، وبطريقة مستدامة تعطي الثقة، وذلك بفضل التقنيات الجديدة التي تقرب المسافات وتسهّل الاعمال عن بعد من خلال نماذج الأعمال المبتكرة مثل التواصل ثلاثي الابعاد والافكار الخلاقة. وهذا ما بحثه واعتمده تحالف دولي للشمول المالي والذي يضم 94 دولة ومنها خمس دول عربية (نعمة و مطر، 2020).

إحتل لبنان لمدة طويلة موقعاً متميزاً على صعيد الشرق الاوسط والعالم العربي في موضوع المصارف وتقديماتها واهتمامه بالشمول المالي، ساعده على ذلك الانتشار الواسع للمصارف والصرافين على كل الاراضي اللبنانية (فتوح، شباط 2022). وقد تنوّعت الخدمات التي تقدّمها المصارف والمؤسسات المالية والتي تتوافق مع حاجات كل الفئات العمرية والاجتماعية. وأظهر مؤشر البنك الدولي عن اللبنانيين سنة 2018 أن حوالي 45% من كل الناس البالغين من العمر 15 عاماً أو أكثر لديهم حساب خاص فردي أو مشترك في مؤسسة مالية في نهاية العام 2017 (برنيه، عبيد، و عطية، 2019 ص 25). ويمكن أن نستخلص من ذلك ان سبب تلك الارقام هو انتشار المصارف اللبنانية والمؤسسات المالية على كافة الاراضي اللبنانية وحتى في عدد من الدول حول العالم، وحيث بلغ عددها 65 مصرفاً، وهي تعمل من خلال شبكة فروع بلغت 1063 فرعاً في لبنان وما يفوق المئة فرع حول

العالم، ومن خلال مواقعها الإلكترونية التي تؤمن خدمات مصرفية بحسب تقرير البنك الدولي 2019 (<https://www.albankaldawli.org>)

عملت المصارف اللبنانية خلال السنوات السابقة على 2019 على تجهيز واستخدام أنظمة الصرافات الآلية، والبالغ عددها نحو 1800 صرافاً، والتي استحدثت للقيام بعمليات عديدة مثل الإيداع والسحب النقدي والشيكات، بالإضافة إلى تعزيز وسائل الأمان في الدفع الإلكتروني والتجارة الإلكترونية. وأجرا عمليات مصرفية عبر الهاتف الخليوي. وقد بلغ عدد بطاقات الدفع والائتمان الموضوعة في التداول قرابة 3 مليون بطاقة. كل هذه الوسائل التكنولوجية سهّلت عملية نشر الشمول المالي ووضعت لبنان في مقدّمة الدول العربية على هذا الصعيد.

1-2- استراتيجية مصرف لبنان والتعالم

وضعت الاستراتيجية التي وضعها مصرف لبنان في نيسان 2017 مقارنة شاملة تساعد الحكومة اللبنانية على تحقيق أهداف الأمم المتحدة لتحقيق التنمية المستدامة. وتضمّت الاستراتيجية شريحة عظيمة من المستفيدين ضمن مختلف طبقات المجتمع من مختلف الأعمار والجناس، وشملت الفئات المهمشة والضعيفة ومنها اصحاب الاحتياجات الخاصة، والعاطلون عن العمل، وارباب العائلات ذوي المديونية المرتفعة نسبياً، وكذلك رواد الاعمال المبتدئون ومؤسساتهم، وسكان المناطق الريفية النائية، وكذلك مقدمي الخدمات المالية والراغبين بالاستثمار من المقيمين وفي الاغتراب. إن أهمية هذه الاستراتيجية تكمن في أنها قابلة لأن تكون بداية خط الانطلاق نحو استراتيجية وطنية شاملة، والتي يمكن أن تشمل ضمنها المعنيين من كل الهيئات الفاعلة في القطاع الخاص والعام وفي الهيئات المالية والمصرفية. وركزت الفقرة الرابعة من البند الثاني من استراتيجية الشمول الرقمي على أهمية تطوير الأسواق المالية بشكل سليم وعادل وبصورة شفافة تؤمن مصادر تمويل إضافية للمؤسسات وللشركات لا سيما المتوسطة والصغيرة منها (مصرف لبنان، 2017).

وفق هذه الاستراتيجية نجح القطاع المصرفي في توفير الاستقرار المجتمعي حيث استمرت المصارف بشكل فاعل في تمويل الدولة والقطاع الخاص بشكل مستدام. وقد آمن مصرف لبنان بصورة مستقرة وعلى مدى سنوات حزم التسليف التنموية بحيث شملت مجموعة من التسليفات مثل قروض تطوير الشركات والقروض الفردية الشخصية الخاصة ومنها التعليمية والسكنية، وكذلك التسليفات لقطاع اقتصاد المعرفة والقروض الصديقة للبيئة. يضاف إلى ذلك التسليف المتناهي الصغر Microfinance والذي يطال شريحة كبيرة من المواطنين اللبنانيين بما فيهم الفئات الفقيرة والمهمشة. وتُظهر إحصاءات عمالية أن إجمالي التسليفات ذي الفوائد المدعومة، والموافق عليها خلال السنوات 2009-2019 قد وصلت إلى ما يعادل 7,13 مليار دولار. وشكّلت حصة الصناعة ما يعادل 59% من إجمالي هذه التسليفات في مقابل 11% للزراعة و 30% للسياحة.

ويذكر هنا أن مصارف لبنان ساهمت بالتعاون مع مصرف لبنان والمؤسسة العامة للإسكان في إحياء الطبقة الوسطى وتنشيطها عن طريق تأمين التمويل طويل الأجل لشراء المنازل والشقق وتأمين مسكن لائق لحوالي 131 ألف عائلة لبنانية على مساحة لبنان، وهذا رفع حجم محفظة القروض السكنية مع نهاية العام 2017 إلى نحو 13 مليار دولار. عادت هذه القروض بمعظمها

لمصلحة ذوي الدخل المحدود وبفوائد مدعومة وبسيطة نسبياً. أضف إلى ذلك إعطاء أكثر من ستة آلاف قرضاً للسكن سنة 2017، وهو ما دلّ على أن الاستقرار المجتمعي كان من أولويات مصرف لبنان بالتعاون مع المصارف اللبنانية، ونجحوا بذلك في ظلّ ظروف عامة أهمها عدم الاستقرار السائد وتعذر الاستثمارات الكبيرة في المنطقة. وقد تضمنت استراتيجية الشمول المالي التي إنتهجتها المصارف التعاون وتأمين التمويل، وعمدت إلى توقيع بروتوكولات خاصة مع مؤسسات كثيرة في القطاعين العام والخاص، بغية منح تسهيلات وخدمات مصرفية لعملائها. وهناك نقطة أخرى تحسب للدولة في المساهمة في الشمول المالي وهي توطيد رواتب القطاعات العسكرية والموظفين كافة في المصارف، وتمكين العملاء من الاستفادة من كافة الخدمات والمنتجات المصرفية التي يحتاجونها لتحسين مستوى معيشتهم، وتأمين القروض التي تكفي احتياجات أسرهم في كافة المراحل من تعليم ونقل وتوسعة أعمالهم (جوزف طربية، نيسان 2018).

كما تبين حرص مصرف لبنان على تعزيز الشمول المالي وذلك من خلال عدة تعاميم أصدرها بصفته مسؤولاً عن السياسة النقدية، ومساهمته في السياسة المالية اللتين تعكسان واقع الاقتصاد الوطني. إن التعاميم ملزمة للمصارف وخاصة التعميم رقم 81 لعام 2001 وتعديلاته حتى عام 2020. وقد أصدر مصرف لبنان في شباط 2015 التعميم الأساسي الذي يحمل الرقم 134، ولاحقاً التعميم الوسيط رقم 458 في نيسان 2017، وذلك للتشديد على أهمية الشمول المالي، والزم المصارف التعامل بعدالة وشفافية ومهنية مع كافة فئات العملاء. ويضاف إلى ذلك التأكيد على أهمية نشر التوعية المالية والثقافة، وتحديد آلية فورية لتلقي المراجعات ومعالجتها بسرعة وفعالية لتعزيز الشفافية، وبناء الثقة بين المصرف وعملائه، والمساهمة في تأمين الاستقرار المجتمعي وتنشيط الاقتصاد.

1-3- آراء معارضة للشمول المالي

بحث القطاع المصرفي اللبناني موضوع الشمول المالي وأهميته بالنسبة إلى الأفراد والمؤسسات الصغيرة والناشئة مؤكداً نجاحه في لبنان، ولكن بعض الاقتصاديين يرون التجربة اللبنانية مع الشمول المالي كانت نقمة لا نعمة، لأن مرتبة لبنان على مؤشر الشمول المالي العالمي متدنية كثيراً مقارنة بالدول الغربية. قارن المعارضون على الشمول المالي الأرقام الواردة في قاعدة بيانات البنك الدولي والتي أثبتت أن 45% فقط من الأشخاص الراشدين المقيمين لديهم حسابات مصرفية، بالمقارنة مع 73% في الشريحة العليا الموازية لها في البلدان المتوسطة الدخل، والتي كان يصنّف لبنان في عدادها في نفس الفترة. وانسجمت نسبة الشمول المالي في لبنان مع متوسط بلدان الدخل المتوسط في منطقة الشرق الأوسط (باستثناء الدخل المرتفع في دولة قطر) الذي يبلغ 43%.

إعتبر أنصار الشمول المالي أن السياسات اللبنانية مُقَصَّرةً بدليل تراجع نسبة عمليات الدفع عبر الإنترنت فيه إلى 16%، وكان لبنان متحزراً لذلك أكثر من غيره في المنطقة ولكنه تأخر، فما زالت عمليات الدفع النقدي والتعامل بالكاش هو الشائع في لبنان وذلك بنسبة (83%). ويذكر هنا أن نسبة 77% من المدفوعات عبر الانترنت وصلت في الدول المتوسطة الدخل الأعلى وتزايد ضمن الادوات الجديدة المبتكرة. في نيسان 2018 أكد حاكم مصرف لبنان السابق رياض سلامة في كلمته التي القاها في اليوم العربي للشمول المالي أن عدد الحسابات المصرفية في نهاية 2017 بلغ ما يقارب 5 ملايين حساب فاعل، وأن عدد المودعين

وصل إلى ثلاثة ملايين مودع لبناني واجنبي. وكان أعلن في تشرين الأول 2017 في مؤتمر الطاقة الوطنية، أن عدد المقترضين من المصارف ارتفع من 34 ألف مقترض عام 1993 إلى 934 ألف عام 2016 وإلى مليون و27 ألف شخص مقترض ومتعامل مع نهاية 2017 (عقيقي، و زيب، الاخبار 28 أيار 2018).

وأشارت إحصاءات مصرف لبنان إلى أن قروض القطاع الخاص بلغت عام 2017 نحو 68,7 مليار دولار. وأكدت البيانات أن 86,4% من المقترضين هم أسر وأفراد رزحوا تحت قروض شخصية بقيمة 21,4 مليار دولار، ومن ضمنها 13 مليار دولار قروض سكنية، اقترضتها حوالي 131 ألف أسرة، ولجأت إلى الدين لتملّك مساكنها، فضلاً عن 8,4 مليار دولار اقترضتها الأسر لتمويل استهلاكها وتسديد أقساط التعليم وشراء السيارات، وذلك من أصل 68,7 مليار دولار قيمة قروض القطاع الخاص في عام 2017.

وحذّرت دراسات عدّة من أن مستوى ديون الأسر إستهلك أكثر من نصف دخلها المتاح، وبالتالي أضعف قدرتها على تنمية أوضاعها لا العكس، كما يفترض مفهوم الشمول المالي وتحقيق الغاية منه كما يقول المؤيدون لتوسعة الشمول المالي وتعميمه.

يسجل هنا أن القروض لم تقتصر على المصارف، وبحسب تقرير تقييم القطاع المالي، الصادر عن صندوق النقد الدولي في عام 2016، هناك أكثر من 235 ألف مقترض استلّفوا من المؤسسات المالية غير المصرفية الكبيرة، كما أشار التقرير إلى أن مؤسسة مالية واحدة المسماة بالقرض الحسن تمثّل نصف السوق، وتليها مؤسسة المجموعة التي تشكل تقريباً النصف المتبقي من السوق.

أشارت التقديرات إلى وجود أكثر من 67 ألف مشروع صغير ومتوسط في لبنان (96,1% مُسجّلة)، ووظّفت 50% من القوى العاملة، وساهمت في 27% من إجمالي الإيرادات، ولكنها لم تحظ سوى بخمسة إجمالي الائتمان المقدّم للقطاع الخاص. وهذه مفارقة كبيرة تستحق التوقف عندها لتغييب وطمس غاية الشمول المالي الا وهو دعم التنمية وكفاية الافراد والمؤسسات وتحقيق الاستدامة وتحفيز الشباب والمؤسسات الناشئة.

كما بيّنت إحصاءات مصرف لبنان في المقابل أن 60% من الحسابات المصرفية تضمنت ودائعها أقل من 5 ملايين ليرة لبنانية، مما يتشّبه إنهما للاستعمال والخدمات المالية للموظفين بلا أي ودائع تذكر، ومعظمها أنشئ لتوطين الرواتب أو كشرط إلزامي للحصول على القروض (زيب، جريدة الاخبار 15 آذار 2018). وكشفت هذه الإحصاءات الموثقة والرسمية أن 85,7% من مجمل الودائع التي كانت موجودة تركّزت لدى عدد قليل جداً من المودعين، ولا تتجاوز نسبتهم 8% من مجمل المودعين (أو 6% من مجمل الراشدين المقيمين في لبنان بحسب مفهوم الشمول المالي). ويذكر هنا أن 0,1% من المودعين استحوذوا وحدهم على أكثر من 27,9% من مجمل الودائع. ويتساءل المعارضون لتعزيز الشمول المالي كيف يكون تحقيق «الشمول المالي» مفيداً عندما تقاسم المصارف الناس دخلها وتجعلها رهينة خدمة قروضه؟؟

أخيراً دفعت هذه الأرقام والنتائج التي حقّقها «الشمول المالي» في لبنان رغم التوجهات وتخصيصه باستراتيجية واضحة إلى القلق من قبل مجموعة من الاقتصاديين في الواقع، والذين بحثوا حول المدى الزمني الطويل لتثبيت عجلة التقدم بعد تحقيق الشمول المالي،

ودحضت الكثير من مزاعم النمو الفوري للمجتمعات وتحقيق التنمية السريعة في وقت تبين أن كل المصارف والمؤسسات المالية تبحث عن تحقيق الأرباح أكثر مما تأخذ في حساباتها التوجيهات العامة والاستراتيجيات التي لا تغني ولا تسمن.

2- الأنظمة الراحية للشمول المالي

إن الهدف من الشمول المالي هو إزالة جميع الحواجز أمام العرض والطلب للخدمات المالية والمصرفية. ومن هذه الحواجز قلة الوعي المالي، وقلة الثقافة المالية، وإرتفاع تكاليف فتح الحسابات، ومتطلبات التوثيق للخدمات والمنتجات المالية والمصرفية، إضافة إلى انعدام البنية التحتية المالية الشاملة من شأنه إستبعاد العديد من فئات المجتمع وخاصة المؤسسات الناشئة عن الخدمات المصرفية الضرورية للنهوض.

ويتضمن الشمول المالي الرقمي الأدوات المالية الرقمية مثل بطاقات الدفع التي تتصل بجهاز رقمي (نقطة البيع)، ووكلاء التجزئة، وتخزين القيمة إلكترونياً، ومنصات المعاملات الرقمية التي تمكن العملاء من إجراء أو تلقي المدفوعات والتحويلات، والأجهزة التي يستخدمها العملاء مثل الهواتف المحمولة، والخدمات المالية الرقمية التي تقدمها البنوك وغير البنوك للمستبعدين مالياً (راشد و آخرون، 2022ص33).

وينطوي الشمول المالي الرقمي على مخاطر عدة ناجمة عن تعامل المصارف مع شركات غير مالية تستخدم تقنيات جديدة، وإنشاء علاقات تعاقدية جديدة بين المؤسسات المالية والأطراف الثالثين، وإرتفاع تكاليف تأمين الشمول المالي، وإستخدام شبكات الوكلاء، والإستخدامات الجديدة للبيانات التي قد تطاول قضايا الخصوصية وأمن البيانات. وسنعرض لمشاريع القوانين والمراسيم التنظيمية المطلوبة في لبنان التي تساهم في تعزيز الشمول المالي.

2-1- الإستثمار في اقتصاد رقمي يصل للجميع

أضيفت وزارة جديدة إلى الحقب الوزارية في الحكومة اللبنانية بداية عام 2019، وهي وزارة الدولة لشؤون الإستثمار والتكنولوجيا، والتي أُسندت إلى الوزير عادل أفيوني، والذي ساهم في تحويل التعهد الذي أعلنته الحكومة في بيانها الوزاري بالتحوّل نحو الاقتصاد الرقمي إلى واقع مع خطة لمحو الأمية الرقمية. كما حقق إقرار بندين في موازنة العام 2019 لدعم حوافز وتشجيع التوظيف في قطاع اقتصاد المعرفة، ولكن الوقت لم يسعفه حيث استقالت حكومة الحريري بعد ثورة 17 تشرين 2019، ولم تأت حكومة الرئيس حسان دياب المشكّلة بتاريخ 21 كانون الثاني 2020 على ذكرها، وكذلك تجاهلتها حكومة الرئيس ميقاتي الحالية التي تشكلت عام 2021. وقد عمل الوزير على المراسيم التطبيقية لقانون المعاملات الإلكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي رقم 81|2018، ومنها مرسوم لتنظيم الإجراءات الخاصة والضمانات المتعلقة بالأسناد الرسمية، ونطاقها الوارد في المادة الثامنة منه، ومرسوم يحدّد آلية حفظ المعلومات المتعلقة بحركة البيانات، وماهية هذه المعلومات من قبل مقدّمي الخدمات التقنية الوارد بالمادة اثنتان وسبعون، وتألّف الهيئة الوطنية لإدارة النطاقات الخاصة بلبنان الواردة بالمادة تسعة وسبعون من نفس القانون. ولذا يجب متابعة هذا العمل للوصول إلى الاقتصاد الرقمي. وعليه لا بد من الالتزام بوزارة الدولة لشؤون الإستثمار والتكنولوجيا اسوة بكل الدول التي تسعى إلى المستقبل كالامارات العربية مثلا التي اعتمدت وزارة للذكاء الاصطناعي .

2-2- الهوية الرقمية

تستخدم جوازات السفر في لبنان ورخص القيادة وإجازات العمل والإقامة والمساعدات الإنسانية على أنواعها أنظمة قائمة على البيانات البيومترية، كبصمات الأصابع وبصمة العين، وبصمة الصوت، وهي بيانات تجمعها الدولة من اللبنانيين والمقيمين في لبنان. نصّ قانون الانتخابات عام 2017 على استخدام النخبين لبطاقات إلكترونية ممغنطة أو الهوية الرقمية. لم تتحقّق الخطط الرامية إلى اعتماد الهوية البيومترية قبل الموعد المحدّد للانتخابات النيابية في العام 2018 ولم تتحقّق قبل انتخابات 2022 ولغاية اليوم، ولكن ألمح التعديل الصادر عن مجلس الوزراء إلى رغبة الحكومة ببناء نظام هوية وطني يربط الهوية البيومترية بعملية تقديم الخدمات. وفي ظلّ الأزمة الاقتصادية التي يواجهها لبنان هناك توجّه إلى الشروع في تطبيق برنامج الهوية الرقمية للتحقّق من الهويات والمصادقة عليها، لا سيّما في سبيل دعم برامج شبكة الأمان الاجتماعي.

2-3- خطة التحوّل الرقمي

قدّمت وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية OMSAR استراتيجية التحوّل الرقمي الشاملة عام 2018 بعد أكثر من خمس وعشرين عاما من العمل. وضعت خطة التحوّل الرقمي لعشر سنوات 2020-2030 ونُشرت بعضها على موقع الوزارة الإلكتروني. نفذت الوزارة عشرات المشاريع الناجحة خلال هذه المدة في مختلف الوزارات والمؤسسات وهي ممّولة خارجيا من الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي وجهات مانحة دولية. ويهدف موقع “دولي” الإلكتروني وهو الأهم إلى إرساء مدخل للحكومة الإلكترونية، حيث يتجمع في الموقع كافة الوزارات والمؤسسات العامة بغية توحيد خدماتها الإلكترونية. يوفر الموقع للمؤسسات خدمات رقمية أساسية مثل منصّة التبادل المعلوماتي، وتقنية المصادقة على الهوية، والمعاملات الإلكترونية، وتطبيقا لتتبّع سير العمليات وغيرها. ونفذت الوزارة مشروع منصّة التسجيل في السجلّ التجاري الإلكترونية وربط عددا من الوزارات المعنية، وataحت المنصة التبادل الإلكتروني للبيانات. وتعتبر هذه المشاريع بداية ترتيب للحكومة الإلكترونية المرتقبة. ويلاحظ المراقبون البطء في انجاز المشاريع وعلو تكلفتها التي تجاوزت 80 مليون دولار نتيجة تحكم البيروقراطية والفساد والأمية الرقمية احيانا في كثير من المواقع التي تعمل على تعقيد الاجراءات بدل تبسيطها لتوحيدها وجمعها لزوم البرامج الإلكترونية.

وفي نيسان 2020 أعلن التفتيش المركزي عن إطلاق منصّة البلديات المشتركة للتقييم والتنسيق والمتابعة وهو مشروع يدعم التوجّه نحو حكومة إلكترونية في لبنان. واستفادت وزارة الداخلية والبلديات من هذه المنصّة في مواجهة فيروس كورونا وإدارة الأزمة والتنسيق عام 2021 كما استفادت وزارة الشؤون الاجتماعية منها عام 2022 في اطار احصاءات الاسر الاكثر فقرا .

ولكن لبنان انتقل بموجب مؤشر التوجهات العالمية للحكومة الإلكترونية ضمن دراسة لجنة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الامم المتحدة لعام 2020 من مرتفع إلى متوسط للحكومة الإلكترونية، اي تراجع من الدرجة الثانية إلى الدرجة الثالثة قبل الأخيرة وهي علامة بين 25-50. وفي نفس الدرجة في مؤشر الخدمات عبر الإنترنت وترتيبه 127، وصنّف من بين الدول الأقل اتصلاً في العالم، مع المعدلات الأقل لاختراق النطاق العريض هو 1%. وأتى ترتيبه 148 من 193 دولة بالنسبة إلى حجم المشاركة على الانترنت (un.org, 2020) .

2-4- استراتيجية الأمن السيبراني

الأمن السيبراني ليس متحققاً في كافة أنظمة المعلومات في لبنان إلا في دوائر أمنية ضيقة (رئاسة مجلس الوزراء، 2019). وتعاني العديد من المؤسسات في القطاعين العام والخاص من عدم قدرة على رد الهجمات الداخلية والخارجية السيبرانية التي بتحتها وتعطل عملها. إستدعى ذلك تشكيل هيئة لتحقيق استراتيجية بتكليف من رئيس الوزراء بموجب قرار رقم 173 بتاريخ 2018/9/26. أصدرت الهيئة المؤلفة من 15 عضواً يمثلون المؤسسات الأمنية، والوزارات المعنية، ومصرف لبنان، وعلى رأسها الأمين العام للمجلس الأعلى للدفاع منشوراً في حزيران 2019 حول الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني نحو عام 2022، وتهدف إلى فضاء سيبراني أكثر أمناً. تشمل الحماية الدوائر الحكومية والتجارة الإلكترونية والشركات والأفراد من الهجوم السيبراني، وكل أشكال القرصنة، أو العبث بالمحتوى، والإرهاب وغير ذلك من المخاطر. طالبت الهيئة بإنشاء ودعم "الوكالة الوطنية للأمن ونظم المعلومات" تعمل بإشراف المجلس الأعلى للدفاع ويكون لديها فريق عمل للتدخل والحماية. إن تطوير الأمن السيبراني وقدرات المعرفة الرقمية الأوسع يجب أن تمكن مستخدمي الحكومة الإلكترونية، بما في ذلك المجموعات الضعيفة، لتصبح أكثر أماناً عبر الإنترنت، للمطالبة بأمان البيانات وحماية السلامة، وللدفاع عن أنفسهم ضد التهديدات المتنوعة.

2-5- تغيير نط القوانين

تتعدل وتتغير القوانين مع تطور المجتمعات منذ القدم وفق السياق التاريخي، ولا يوجد مجتمع دون قوانين وأدوات ضبط معتمدة. فعند انتقال المجتمعات سياسياً أو اقتصادياً من مرحلة إلى أخرى أو عند بروز تداعيات الثورات الصناعية توقف العدل في مرفق العدالة، وإهتزّ الضبط الاجتماعي لفترة طالت أو قصرت بحسب قوة الدولة وتنظيمها، وبعد نظر النخب الفاعلة وقدرتها على المواكبة. أثناء ذلك تعمل أدوات الضبط العدلية والشرطية بالأدوات القديمة، والأمثال كثيرة حيث يتم رفض كل جديد. ينتج عن الممارسات الجديدة سقوط النظام القانوني القديم لعدم صلاحيته وعجز أدوات الضبط أمام التقدم والتحديث. وهذا ما يحدث اليوم في الثورة الرقمية.

ففي خضم السرعة الفائقة في التغيير التقني وانتقال الأطفال من متلقين إلى فاعلين وعصر الجيل الخامس حيث الآلة مسؤولة عن اتخاذ القرارات بنفسها، وتحمل مسؤولية الفعل الضار الذي لم يعلم به مشغلها، وسيكون الفاعل في أغلب الأحيان أجنبي ولا وصول له والضحية مواطن ويصح القول ضبطنا القتل وهرب القاتل.

لذلك لا بد من تغيير النمط في التحرك القانوني ليوافق السرعة وتشكيل قوانين أطر والتخلي عن القوالب الجامدة للقوانين الرقمية التي تشكل فخاً لكل مواطن صالح حسن النية أخطأ بشكل عرضي فقط. أما انتهازيو الشبكة وأصحاب الأفكار الجرمية وشركات الأمر والنهي على الإنترنت فهم في مأمن وشبكاتهم أكبر من بلادنا العربية. وأعطى مثلاً عن العجز عن محاسبة شركة فايسبوك عن انتهاك خصوصية المستخدمين.

ومن هنا ضرورة وضع القوانين الأطر واعتماد المراسيم والنظم المتحركة، والإعتماد على الاجتهاد والمحاكم واعتماد القضاة المحكوم بها في الفضاء السيبراني، والتي يمكنها مواكبة ما يستجد. وأعطى مثلاً عن تعديل قاعدة مكرسة أن لا جريمة دون نص ولا عقوبة دون

نص، حيث يمكن التجريم، وتكون العقوبة الأولى تنبيه خطي من سلطات الملاحقة على أن يكون هناك تعديل على النظام الحامي بعد إحالة الفعل الضار أو الجرم إلى النيابة العامة الإلكترونية وحجب الموقع، والتي تحيله إلى نظام يعاقب عليه بعد نشره بعشرة أيام.

وعليه، لا بد من تشريع قانون جديد للفضاء الإلكتروني يدمج كل القوانين ويكون الإطار العام، وتغيير القوالب من جامدة إلى متحركة ليغطي كل المستجدات والتصرفات. ويحتوي القانون على أصول المحاكمات وإستحداث نيابة عامة ومحاكم رقمية للفضاء السيبراني كاملة ومحكمين رقميين وتكليف قضاة الاساس بالأحكام وفق القانون وما تمليه الضمائر.

الخاتمة:

إن الانطلاق والنهوض من الكبوة المصرفية والمالية في لبنان يكمن في التركيز على فئة الشباب ودعم المؤسسات الناشئة والاختذ بعين الاعتبار اصلاح القوانين المالية وتحقيق القوانين الحديثة الناطمة والحامية.

النتائج

يسمح الشمول المالي بوصول كافة الأفراد والمؤسسات إلى المنتجات والخدمات المالية بصورة سهلة وتأمين المدفوعات والمدخرات. إن تيسير الائتمان والوصول إلى حساب مصرفي هو الذي يسمح للناس بادخار المال، وإرسال المدفوعات واستلامها. يسهل الشمول المالي والتعامل المصرفي الانطلاق لبدء الأعمال التجارية وتوفير بيئة الاستثمار لجوانب مختلفة حياتية مثل التعليم أو الصحة، وإدارة المخاطر، ومواجهة العقبات المالية الغير متوقعة.

التوصيات

- خلق بيئة الابتكار ونشر الوعي لأهميته وكيفية حمايته محليا ودوليا.
- اعتماد الهوية الرقمية، بهدف تعزيز الشمول المالي لإتاحة المجال أمام الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة للوصول إلى الخدمات التي يحتاجون إليها وتعزيز تقنيات الذكاء الاصطناعي (AI) الذي يُستخدم في التدقيق والرقابة.
- تطوير استراتيجية وإطار عمل النظام المالي المفتوح، بهدف توفير بيئة عمل آمنة تسهل التعاون ومشاركة البيانات بين المؤسسات المالية ومزودي الخدمات المعتمدين والخاضعين للرقابة.
- إنشاء جهة رقابية تتولى التنظيم والإشراف على إدارة مخاطر هذه التقنيات الحديثة بفاعلية.
- تنظيم النقود الإلكترونية وتنظيم نظام الدفع وفق قانون المعاملات الإلكترونية.
- وضع القوانين الأطر واعتماد المراسيم والنظم المتحركة، والإعتماد على الاجتهاد والمحاكم واعتماد القضية المحكوم بها في الفضاء السيبراني، والتي يمكنها مواكبة ما يستجد.
- اقرار قانون داخلي وتشريع دولي مشترك يعزز الثقة بالشمول المالي لاستخدام البيانات الضخمة وتقنية البلوكشين واستخداماتها كسجل غير قابل للتغيير للمعلومات وتقنيات القياسات الحيوية لتحديد هوية المستخدم والمصادقة البديلة مثل التعرف على قرحة العين وعلى الوجوه، والأجهزة المحمولة والشبكات الرقمية للمنتجات والخدمات المالية.

المصادر والمراجع:

- برنيه، وآخرون، الشمول المالي في الدول العربية الجهود-السياسات والتجارب، صندوق النقد العربي، تونس (2019).
- تقرير البنك الدولي 2019 موجود على الموقع <https://www.swissinfo.ch/ar>.
- تقرير جمعية مصارف لبنان. 2023 موقع جمعية مصارف لبنان <https://www.abl.org.lb>
- خير الدين محمود، الشمول المالي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية " نماذج دولية "، الاسكندرية، دار التعليم الجامعي (2019).
- راشد وآخرون، الشمول المالي والميزة التنافسية تجارب محلية ودولية، عمان، دار اليازوري العلمي، 2022.
- رئاسة مجلس الوزراء اللبناني، الاستراتيجية الوطنية للامن السيبراني حزيران 2019
- <http://www.pcm.gov.lb/arabic/subpg.aspx?pageid=13537>
- زبيب محمد، كبار المدعين: من هم؟ كم يملكون؟، جريدة الاخبار، ملحق رأس المال، بيروت، عدد 5 آذار 2018.
- شقيير نجيب، ورقة عمل المدير التنفيذي لمديرية المصارف في المصرف المركزي مصرف لبنان، مؤتمر اليوم العربي للشمول المالي، بيروت (2017).
- طربية جوزف، اليوم العربي للشمول المالي 2018: تعزيز الشمول المالي عبر استعمال الخدمات المالية الرقمية في لبنان، بيروت: المعهد العالي للأعمال (ESA)، نيسان 2018. <https://www.josephmtorbey.com/speeches/quick-links>
- عقيقي وزبيب، أسطورة «الشمول المالي» تحويل الجميع إلى زبائن للمصارف. جريدة الاخبار ملحق رأس المال (الاخبار 28 أيار 2018).
- فتوح وسام، آفاق الشمول المالي الرقمي في المصارف العربية، مجلة اتحاد المصارف العربية، شباط 2022، العدد 495.
- فلاق وآخرون، تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي، مجلة التكامل الاقتصادي 2019
- 1-14, (Numéro 4), Volume 7, aspj.
- مصرف لبنان المركزي، استراتيجية الشمول المالي، 2017، موجود على الموقع
- file:///C:/Users/DEE4L/Downloads/BDL_Financial_Inclusion_Strategy2017_AR.pdf
- نعمة ومطر، الشمول المالي - متطلبات التطبيق ومؤشرات القياس، دار الأيام للنشر والتوزيع، الاردن 2020.
- هني وملاح، الشمول المالي و دوره في تحقيق النمو الشامل في الجزائر، التكامل الاقتصادي No 2 Volume 11 (2023), <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/220224>, p 89-100.
- un.org. (2020, 2 1). UN-E-Government-Survey-2020. Retrieved from <https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/Reports/UN-E-Government-Survey-2020>